

عرف بالعدالة دون الفقه كانس وابي  
هيرة رضي الله عنهما ان وافق حديثه القياس  
عليه وان خالف لم يترك الا بالضرورة وهو  
سنة باب القياس كحديث المصنوعة وان  
كان يجوز لابن الاعرابي الحديث او  
حديثين كوابن ابن معتز فان روى عنه  
السلف او اختلفوا فيه او استنوا عن الطعن  
صار كما معروف وان لم يظهر من السلف  
الا الرد كان مستكرا فلا يقبل وان لم يظهر من  
السلف فلم يقابل برده ولا يقبل بجزء العلة  
ولا يجب انما جعل الخبر علة بشرط في الراوي  
وهي الماربعة العقل وهو نور يضيء به  
طريق من حيث انتهى اليه درك كجواس  
في تدرى المطلوب للقلب فيذكر القلب  
بتأمل يتوفيق الله تعالى ويظهر الشرط الكامل

منه وهو عقل البالغ دون القاصر منه وهو  
عقل الصبي والاضبط وهو سماع الكلام كما  
يق سماعه ثم فهمه بمعناه الذي اريد به ثم  
حفظه ببدل الجهد له ثم الثبات عليه في فطة  
حدوده ومراجهت بذكره على اسة الظن تنفس  
الى حين ادائه والعدالة وهي الاستقامة والتمس  
المعتبر منها كالمها وهو بجان جهة الدين و  
العقل على طريق الهواء والشهوة حتى اذا امر  
ازناب كبيرة اذا امر على صغيرة سقطت  
عدالة دون القاصر وهو ما ثبت بظاهر الاما  
واعتدال العقل والاسلام وهو التصديق  
والاقرار بانه تعالى كما هو باسماؤه وصفاته  
وتبوع احكامه وشرايعه والشروط فيه اليقين  
اجمالا كما ذكرنا فلهذا لا يقبل خبر الكافر والفتان  
والصبي والمعتق والذي اشتدت غفلته